

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١١٠

الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: الحوار
الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام (A/59/800 و A/59/822)

مذكرتان من الأمين العام (A/59/826 و A/59/850)

موجز من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(A/59/823)

مذكورة من الأمانة العامة (A/59/855)

ورقة اجتماع (A/59/CRP.6)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية،

بأن أعرب عن ارتياحي بالطريقة البارزة التي جرى بها هذا
الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية. منذ أمس
أمكننا أن نتحقق من وجود زخم إيجابي جدا صوب تحقيق
التقدم الكبير في مختلف الميادين المتعلقة بتمويل التنمية.

فبالإضافة إلى المشاركة النشيطة جدا من جانب الجهات
الشريكة الرئيسية لتوافق آراء مونتيري شاهدنا، خلال
الجلسات العامة وعقد الطاولة المستديرة، مقترحات
عديدة يمكن أن تؤدي إلى التقدم الحاسم في تنفيذ الالتزامات
المتعهد بها في توافق آراء مونتيري. كنا نحن جميعا متفقين في
التأكيد على أنه يجب علينا، إذا أردنا بلوغ الأهداف الإنمائية
للألفية بحلول ٢٠١٥، أن نفى بسرعة كبيرة جدا وعلى نحو
تام التزامات توافق آراء مونتيري. ولذلك يجب أن نواصل
التحرك قدما.

هذه الجلسة ذات أهمية خاصة، بالنظر إلى كونها
جزءا من صياغة جدول أعمال عالمي للتنمية في الأمم المتحدة
بالشراكة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة
العالمية. والجهود التي تبذل خلال هذه الجلسة ستسهم
إسهاما كبيرا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده
الجمعية العامة بكامل هيئتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
وكما قلت، سأعرض في وقت لاحق موجزا للمناقشات.
وفي هذه الأثناء اسمحوا لي بأن أوفر ببساطة للجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بسياسات تخفيض الفقر، وينبغي أن يشجع بقصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقرب وقت ممكن.

خامسا، على التجارة الدولية أن تؤدي دورا حاسما. كان هناك اتفاق عريض على أن التجارة حاسمة بالنسبة إلى النمو والتنمية، وفي النهاية الكفاح ضد الفقر. وفي هذا الصدد نحن كلنا نتفق على الضرورة الأكيدة لنجاح برنامج عمل الدوحة بالنسبة إلى البلدان النامية وعلى أن من الواجب علينا جميعا أن نعمل على نجاحه في كانون الأول/ديسمبر القادم في هونغ كونغ.

سادسا، تقوم الحاجة إلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. يجب علينا أن نزيد هذه المساعدة على نحو مستعجل إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ينبغي الإقرار بالتقدم المحرز مؤخرا الذي قربنا من تحقيق الأهداف ومن الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالحجم وبما يتناسب مع الدخل، كما يرد في توافق آراء مونتريري. إن مثال الاتحاد الأوروبي قبل أسابيع قليلة ينبغي أن يشجع البلدان التي لم تبلغ هدف ٠,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية أو البلدان التي لم تضع موعدا لتحقيق ذلك الهدف بحلول ٢٠١٥ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويمكننا أيضا أن نكون مسرورين بالتقدم المحرز خلال المحفل الرفيع المستوى الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥ في باريس بشأن فعالية المعونة الإنمائية. وينبغي أيضا أن نشجع اعتماد أهداف محددة في أيلول/سبتمبر تتعلق بفعالية المعونة وإيجاد التناسق فيما بين جوانبها. إن تدابير من قبيل صندوق التضامن في الأمم المتحدة وصندوق قطر توضح تماما أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية. وتم الترحيب بهذه التدابير أيضا.

قائمة بالنقاط الـ ١١ المهمة على وجه خاص التي نشأت عن تبادلات الآراء المثمرة التي أجريناها في اليومين المنصرمين.

أولا، نشأ شعور عام بالإلحاح. يعتقد كثير من الوزراء والمشاركين بأن من الملح توفير الوسائل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والقيام بأكثر من ذلك أيضا. وكانت أفريقيا على نحو خاص بؤرة القلق. وأكد كثير من المتكلمين على الدور الهام الذي يجب على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تؤديه في ذلك الصدد؛ ففي تلك القارة يتوجب علينا أن نواجه فورا التحديات الكبرى. تقوم حاجة ملحة إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها وإلى تجاوزها أيضا فيما يتعلق بالمعونة وإمكانية الوصول إلى التجارة الدولية وتخفيض الديون.

ثانيا، ثمة اقتناع بوجود مسؤولية مشتركة للوفاء بالتزامات توافق آراء مونتريري. خلال اليومين الماضيين أكد كثير من المتكلمين على واجب التحرك قدما معا في إطار شراكة أكثر نشاطا وفعالية. وسأعود إلى تناول هذه النقطة عند اختتام بياني.

والنقطة الثالثة هي الدور الحاسم الذي تؤديه القدرة الوطنية في البلدان النامية. بينما يستحق التقدم الذي أجزته البلدان النامية في السنوات الأخيرة التأكيد فإن ذلك التقدم تجب متابعته عن طريق مجموعة المبادئ الواردة في توافق آراء مونتريري. ومن هذه يمكننا أن نذكر الاستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية، مما ذكرت بشأنه حاجات تشمل نطاقا واسعا، وخصوصا فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب. وفي هذا الصدد فإن الملكية الوطنية للسياسات الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية قد أشير إليها على نحو خاص بوصفها بالغة الأهمية.

رابعا، تم التأكيد مرارا على أهمية تنمية القطاع الخاص. ويمكن على وجه خاص ربط تنمية القطاع الخاص

المالية المعنية، وذلك لمنع التأثير في سلامتها المالية وللسماع لها بمواصلة توفير المنح والقروض المقدمة بشروط تساهلية للبلدان النامية.

ولكن فيما يتجاوز هذا التدبير يبدو أن بعض البلدان القليلة الدخل والمتوسطة الدخل غير المنتمية إلى مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال بحاجة إلى تدابير جديدة لمعالجة الديون الواقعة عليها. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على أن مسألة استدامة الديون يجب أن تبقى باستمرار محل الاهتمام الخاص، لأنها تتجاوز سياسات شطب الديون.

عاشرا، سمعنا من جهات من المجتمع المدني، بخاصة من الذين يحللون تعقد النظام الاقتصادي والمالي الدولي، بأهمية إدراج العمل في هذه الميادين في استراتيجياتنا الإنمائية. ووضع التأكيد الخاص على أهمية زيادة قوة صوت ومشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرار حينما يتعلق الأمر بحكم النظام الاقتصادي العالمي وعلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع حدوث أزمات مالية عن طريق اتخاذ وسائل، منها على سبيل المثال سياسات غير دورية.

النقطة الحادية عشرة هي الحاجة الماسة إلى قدر أكبر من التماسك وتآزر الفعل. وقد أعيد التأكيد على أن مبادئ مونتريري تتطلب التماسك الأكبر على المستوى الدولي في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من أجل تشجيع وتمويل التنمية على نحو أفضل. وتم التأكيد أيضا على أن مبادئ مونتريري تدعو أيضا إلى التماسك الأقوى فيما بين الدول في سياساتها التجارية وسياسات المعونة التي تنتهجها وفي قراراتها المالية بقصد كفالة النمو الأقوى والأكثر استقرارا واستدامة.

من وجهة النظر تلك تم التذكير بالحاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار في الشؤون

سابعاً، حدث التقدم السريع من ناحية مصادر التمويل الابتكارية. ومن الجدير بالملاحظة أن بضعة مقترحات قد بلغت، خلال سنة، المرحلة التي فيها يمكن عرضها في الأمم المتحدة. ومما يشجعني أن أشاهد أن بضعة مقترحات مفصلة قد قدمت أمس، وخصوصا الاقتراح الذي قدمته مجموعة العمل ضد الجوع والفقر.

ومما يسرني أنه، بالإضافة إلى مرفق المالية الدولية، قدم اقتراح محدد على أعلى المستويات فيما يتعلق بالمساهمات التضامنية القائمة على أساس تذاكر الخطوط الجوية. ذلك اقتراح هام، وأدعو الدول الأعضاء إلى تأييده بقوة، بالنظر على وجه خاص إلى أن تنفيذه الذي لا يبدو أنه يشكل أي مشكلة رئيسية.

ومن الطبيعي أنه يجب اعتبار كل هذه المقترحات الابتكارية طرقاً لا توفر بها إلا الموارد الإضافية لمستويات المساعدة الرأهنة والمتعهد بها. ونلاحظ أيضاً أن تحليلات تدفق الأموال والإمكان الإنمائي لنقل أموال العمال الأجانب، التي ينبغي ألا يخلط بينها وبين تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تزال موضع الاهتمام الخاص.

ثامناً، ذكرت أهمية نهج إقليمي حيال التنمية مرات كثيرة بوصفه جانباً رئيسياً من جوانب تمويل التنمية. ويمكن على وجه خاص لآليات التمويل على المستوى الإقليمي أن تخفف اعتماد البلدان النامية على مصادر تمويل خارجية.

تاسعاً، أحرز التقدم الكبير فيما يتعلق بالديون. وينبغي لنا أن نرحب بالاقتراح المقدم مؤخراً من جانب مجموعة الثمانية بشطب الديون الواقعة على بلدان "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" التي وصلت مرحلة اتخاذ القرار. بيد أنه أشير أيضاً إلى أنه سيكون من الضروري النظر في مد ذلك التدبير إلى بلدان أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفي التعويض عن كلفات المؤسسات

للتحرك قدما معا في الأشهر القادمة دعونا نذكر بالمبدأ الحاسم، مبدأ توافق آراء مونتيري: الدول مسؤولة ليس فقط فيما يتعلق بالشعوب التي تخدمها ولكن أيضا بعضها حيال بعض. وهكذا يجب أن نواصل جهودنا الجماعية ضمن إطار شراكة نشيطة من أجل التنمية. وبالنظر إلى ما شاهدناه خلال هذين اليومين الأخيرين يبدو أن ذلك ممكن. أود أن أسالكم أن تواصلوا العمل على هذا المسار المبشر بالخير.

بذلك اختتمت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية وهذه المرحلة من نظرها في البند ٨٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

الاقتصادية الدولية وفي وضع المعايير، كما تم التذكير بالحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتحسين أساليب العمل وفعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو خاص. كل هذه التدابير، إذ تؤخذ في مجموعها، ينبغي أن يكون هدفها وضع التنمية في صميم قرارات المجتمع الدولي.

وقبل الاختتام أذكر بأن توافق آراء مونتيري يدعو إلى عقد مؤتمر متابعة دولي من أجل رؤية كيفية تنفيذ توافق الآراء وإلى اتخاذ قرار بشأن الترتيبات لذلك المؤتمر ليس بعد ٢٠٠٥. وهكذا أدعو كل واحد إلى الوفاء بذلك الطلب.

وكما قال الأمين العام في الجلسة ١٠٦ أمس "لعل أسابيع قليلة لم قم، أبدا، كثيرا فقراء العالم كما قم الأسابيع القليلة القادمة" (A/59/PV.106، ص ٤).